المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2019

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 3
1. تقديم موجز الاستراتيجية..... 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019..... 8
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج..... 9
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 10
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج..... 12
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 13
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 15
الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 16
برنامج 140 : دعم وقيادة..... 17
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 17
2. مسؤول البرنامج..... 17
3. المتدخلين في القيادة..... 17
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 17
برنامج 122 : الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون..... 26
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 26
2. مسؤول البرنامج..... 26
3. المتدخلين في القيادة..... 26
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 26
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 33
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 34
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 34
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 36
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 37

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز الاستراتيجية

عملت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة على بلورة "الرؤية الاستراتيجية 2021" التي تستمد خطوطها من التوجيهات الملكية السامية ومن دستور سنة 2011، وكذا البرنامج الحكومي 2017-2021.
وتتوخى هذه الرؤية تكريس قواعد الحكامة في تدبير السياسات العمومية وتعبئة الموارد المالية وجلب الخبرات الدولية اللازمة لمواكبة الإصلاحات المهيكلة والبرامج الاستراتيجية للحكومة.
وترتكز هذه الرؤية الاستراتيجية على المحاور الرئيسية التالية :

- متابعة جهود إصلاح المقاصة ؛
- تنظيم السوق وتعزيز المنافسة الشريفة ؛
- مأسسة وترسيخ ثقافة الحكامة الجيدة والتقييم ؛
- تعبئة الموارد المالية الخارجية والخبرات الأجنبية لإنجاح السياسات العمومية ؛
- تحسين مناخ الأعمال لجلب مزيد من الاستثمار.

ولتفعيل هذه الرؤية، تتلخص أهم برامج عمل الوزارة فيما يلي :

I) اصلاح نظام المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة :

1- اصلاح نظام المقاصة من خلال :

- الاستمرار في دعم المواد الأساسية،
- الشروع في الإصلاح التدريجي للدعم الموجه لبعض اصناف السكر،
- مواصلة التقليص التدريجي لحصيص الدقيق الوطني وتحسين استهداف المستفيدين،
- القيام بدراسة من اجل تحديد مستهلكي الغاز بوطان المستعمل في السقي في القطاع الفلاحي و إمكانية دعمهم باستعمال الطاقة الشمسية،

ـ تعزيز آليات مراقبة ملفات دعم السكر وغاز البوطان لدى صندوق المقاصة.

2- التقنين والمصادقة على الأسعار :

ـ مواصلة تقنين اسعار المواد والخدمات المقننة.

3- تعزيز آليات المنافسة :

ـ القيام بأبحاث منافسة في بعض القطاعات.

ـ تتبع دراسة عمليات التركيز الاقتصادي المعروضة على الحكومة.

4- وضع نظام اليقظة حول الأسعار:

ـ تتبع تطور الأسعاروالتموين والقيام بعمليات المراقبة،

ـ اعداد تقارير دورية حول حالة السوق وتتبع الاسعار.

II) تحسين أداء السياسات والبرامج العمومية

1.تعزيز الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية :

ـ تفعيل اللجنة الوزارية للالتقائية وتقييم السياسات العمومية (إحداث اللجنة التقنية واللجن المختصة ووضع آليات الاشتغال).

ـ إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للحماية الاجتماعية وبرنامج العمل باعتماد مقاربة تشاركية مع الأطراف المعنية.

ـ التعاون مع وزارة الصحة لإدماج الصحة في مختلف السياسات العمومية المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة.

ـ التعاون مع وزارة الداخلية لتحسين الحكامة في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.

2. مأسسة تقييم السياسات العمومية:

ـ وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية.

ـ مواكبة وتحسيس الفاعلين العموميين لتطوير التقييم الذاتي وتزويدهم بدلائل مرجعية في المجال (من خلال اللجنة الوزارية لالتقائية وتقييم السياسات العمومية).

ـ مواصلة تنسيق عملية تتبع تنفيذ إطار- سنداي -للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

ـ مواصلة تعزيز القدرات وطنيا ومحليا في مجال التدبير المبني على النتائج وتقييم السياسات العمومية.

3. ترسيخ قيم ومبادئ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي:

ـ تحيين المواثيق الوطنية للممارسات الجيدة لحكامة المقاولات العمومية والخاصة وإعداد برنامج عمل لمواكبة تفعيلها.

ـ تسريع وثيرة عمل اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات وتزويدها بمرصد لتتبع وتقييم تفعيل المواثيق الوطنية للممارسات الجيدة لحكامة المقاولات.

ـ إعداد دلائل مرجعية للممارسات الجيدة للحكامة في الإدارة العمومية والجماعات الترابية.

III) تعبئة التمويل الخارجي وجلب الخبرات الأجنبية

1. تعبئة التمويلات لفائدة مجموعة من المشاريع وتهدف إلى :

ـ دعم التنمية المجالية من خلال تطوير أداء تدبير الجماعات والتكتلات الحضرية.

ـ تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تطوير منظومة الشراكة عام/خاص(PPP) لفائدة مشاريع البنيات التحتية.

2. تتبع تنفيذ محفظة المشاريع الممولة في إطار الشراكة مع البنك الدولي ومواكبة حامليها:

ـ مواكبة تنفيذ المشاريع الممولة بقروض وهبات، لتحسين أدائها.

ـ دعم وحدات إدارة المشاريع لتعزيز قدراتها في مجال تتبع وتقييم المشاريع.

ـ تنظيم ورشات نصف سنوية للوقوف على مدى تقدم تنفيذ المشاريع الممولة والعمل على معالجة الاختلالات المرصودة.

3. جلب الخبرات الأجنبية بهدف تقوية القدرات الوطنية في مختلف الميادين

- تقوية التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ البرنامج القطري الثاني للمغرب مع المنظمة لفترة 2019-2021 لدعم السياسات العمومية.

- تعزيز علاقات التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية (الإسكوا) من خلال جلب الخبرات والخدمات الاستشارية.

- تقوية القدرات في ميادين متعددة لدعم مختلف القطاعات الوزارية وخاصة في مجالات البيئة والتضامن الاجتماعي وسوق الشغل وتكنولوجيا المعلومات والإحصاء والاتفاقيات التجارية والتحويلات النقدية والنقل وغيرها.

IV) تحسين مناخ الأعمال لجلب مزيد من الاستثمار الأجنبي

- العمل على تحسين تصنيف المغرب في اطار التقرير السنوي لمناخ الأعمال.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)	% مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية للسنة 2018
الموظفون	31 442 000	32 829 000	4,41
المعدات والنفقات المختلفة	26 660 000	26 660 000	-
الاستثمار	5 370 000	5 370 000	-
المجموع	63 472 000	64 859 000	2,19

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2019
	مشروع قانون المالية للسنة 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	32 829 000					
المعدات والنفقات المختلفة	26 660 000	-	-			
الاستثمار	5 370 000	-	-			
المجموع	64 859 000	-	-	1 000 000	-	65 859 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطية.

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)			% مشروع قانون المالية للسنة 2019 / قانون المالية للسنة 2018
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم وقيادة	58 572 000	32 829 000	26 160 000	3 170 000	6,12
الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون	4 900 000	-	500 000	2 200 000	-44,9
المجموع	63 472 000	32 829 000	26 660 000	5 370 000	2,19

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
دعم وقيادة	17 458 271
الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون	15 370 729

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 140 : دعم وقيادة

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تحديث مصالح الوزارة وتطوير الكفاءات	26 160 000	3 170 000	29 330 000

برنامج 122 : الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
حكامة السياسات العمومية	-	2 200 000	2 200 000
التعاون الدولي مع شركاء التنمية	500 000	-	500 000
مشروع دعم إعمال الإطار الجديد للحكامة	-	-	-
المنافسة والأسعار والمقاصة	-	-	-

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 6: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	26 660 000	5 370 000	32 030 000
المجموع	**26 660 000**	**5 370 000**	**32 030 000**

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 7: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات الموظفين	31 442 000	31 442 000	32 829 000	32 829 000	32 829 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	26 660 000	26 660 000	26 660 000	26 660 000	26 660 000
نفقات الاستثمار	5 370 000	5 370 000	5 370 000	5 370 000	5 370 000
المجموع	63 472 000	63 472 000	64 859 000	64 859 000	64 859 000

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
الفئات الأخرى للحسابات الخصوصية	-	-	-	-	-

- جدول 9 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون					
الميزانية العامة	4 900 000	2 700 000	2 700 000	2 700 000	2 700 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
دعم وقيادة					
الميزانية العامة	58 572 000	46 943 504	62 159 000	62 159 000	62 159 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
140 : **دعم وقيادة** مسؤول البرنامج : مدير الموارد والشؤون القانونية ونظم المعلومات	هدف 1.140 : تحديث وسائل التدبير	مؤشر 1.1.140 : معدل توافر النظام المعلومات	
		مؤشر 2.1.140 : نسبة النجاعة المكتبية	
	هدف 2.140 : تطوير الكفاءات وترشيد تدبير الموارد البشرية	مؤشر 1.2.140 : معدل عدد أيام التكوين لكل موظف سنويا	
		مؤشر 2.2.140 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية	
	هدف 3.140 : وضع اطار عمل بيئي بالوزارة	مؤشر 1.3.140 : نسبة تجديد حظيرة السيارات وفق معايير بيئية	
		مؤشر 2.3.140 : نسبة انخفاض استهلاك الكهرباء	
122 : **الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون** مسؤول البرنامج : مدير مديرية الحكامة	هدف 1.122 : السهر على احترام قواعد المنافسة وتتبع أسعار المواد والخدمات المقننة	مؤشر 1.1.122 : عدد القرارات التنظيمية المعدة	
		مؤشر 2.1.122 : نسبة التحكم في نفقات المقاصة	
	هدف 2.122 : تحسين حكامة السياسات العمومية	مؤشر 1.2.122 : : عدد المستفيدين من أنشطة تقوية القدرات في مجال حكامة السياسات العمومية	
		مؤشر 2.2.122 : عدد المجالات الاستراتيجية التي تمت بشأنها دراسة إشكالية الالتقائية	
	هدف 3.122 : إدارة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي وتقوية التعاون مع باقي هيآت التنمية	مؤشر 1.3.122 : النسبة المئوية لغلاف التمويل السنوي المعبأ	
		مؤشر 2.3.122 : معدل صرف التمويل	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 140 : دعم وقيادة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف هذا البرنامج إلى ما يلي:

- تقديم الدعم اللازم لمهام الوزارة؛
- تحديث الوزارة من خلال التحسين المستمر لظروف العمل؛
- تحديث وسائل وآليات التدبير من خلال تعزيز وتقوية النظام المعلوماتي للوزارة؛
- التدبير الحديث والفعال للموارد البشرية؛
- تثمين وتطوير الكفاءات البشرية للوزارة عبر التكوين المستمر؛
- وضع هندسة حقيقية للتكوين المستمر؛
- تعزيز اليقظة القانونية والتنظيمية.

2. مسؤول البرنامج

مدير الموارد والشؤون القانونية ونظم المعلومات

3. المتدخلين فى القيادة

مدير مديرية الحكامة

مدير مديرية التعاون الدولي

مدير مديرية المنافسة والاسعار وتنمية الاستثمار

مديرمديرية الموارد والشؤون القانونية ونظم المعلومات

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.140: تحديث وسائل التدبير

المؤشر 1.1.140 : معدل توافر النظام المعلومات

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	96	97	98	99	99	99	2021

- **توضيحات منهجية**

يمكن هدا المؤشر من تقييم توافر الخدمات المقدمة من قبل النظام المعلوماتي للوزارة. ويتعلق الأمر بأربعة أنواع من الخدمات:

- البنية التحتية (S1)؛
- الخدمات الالكترونية (S2)
- المراسلات الإلكترونية (S3)؛
- الويب (S4).
- البوابة الداخلية (S5);

يتم احتساب معدل توافر النظام المعلوماتي استنادا إلى معدل كل نوع من الخدمة (TSI). وذلك على النحو التالي: Σ TSi/n

يتم احتساب TSi بناء على عدد ومدة التعطيل المسجلة لكل نوع من الخدمة.

- البسط : Σ TSi
- المقام : n يمثل عدد أنواع الخدمات التي يوفرها النظام المعلوماتي.

و هذا المؤشر سيمكن قسم النظام المعلوماتي من :

- توقع تطور احتياجات الوزارة من الموارد المعلوماتية (الأجهزة والبرامج)؛
- تخطيط وجدولة تعزيز البنية التحتية المعلوماتية؛
- تجنب الضغط الزائد وخاصة أثناء فترات الذروة لنشاط الوزارة؛
- ضمان جودة الخدمات المقدمة.

- **مصادر المعطيات**

يتم جمع وتحليل المعلومات من خلال عمليتي الرصد ومراقبة البنية التحتية للنظام المعلوماتي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

سيساهم هذا المؤشر في ضبط مستوى الخدمات المعلوماتية المقدمة بشكل موضوعي وعلمي كما سيساهم في تحسين جودة الخدمات واستمراريتها وأمنها، من اجل توفيرالوسائل المعلوماتية الكافية لإنجاح مختلف أوراش الوزارة.

ملاحظة

- يتم احتساب هذا المؤشر على أساس خمس سنوات (المتوسط الاستهلاكي للمعدات)
- تكاليف الوصول إلى الإنترنت والاستضافة غير محتسبة.

المؤشر 2.1.140 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم	4 000	3 700	3 200	3 000	2 500	2 500	2021

- **توضيحات منهجية**

وحدة القياس : تكلفة بالدرهم لكل جهاز (درهم/جهاز)

يقاس هذا الهدف من خلال تكلفة النجاعة المكتبية (CEB). ويستند احتساب هذا المؤشر لمتوسط التكلفة السنوية للنفقات المكتبية على العدد الاجمالي لحضيرة الأجهزة.

- **مصادر المعطيات**

الصفقات وسندات الطلب المخصصة لشراء الاجهزة (الحواسيب والطابعات وغيرها من التجهيزات) والنفقات المتعلقة بتكلفة المستهلكات المكتبية وتكلفة الصيانة المتوفرة من خلال النظام المعلوماتي للوزارة ومنظومة التدبير المندمج للنفقات (GID).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تبقى التكلفة السنوية لنفقات المكتبيات مرتبطة بكيفية إستغلال التجهيزات المتوفرة وطرق صيانتها وخصوصياتها التقنية.

- **تعليق**

يتأثر سعر الشراء بالتطور التكنولوجي للمعدات المكتبية وبتغيير سعر صرف العملة ، ويجب أن يأخذ منحى الانخفاض.

الهدف 2.140: تطوير الكفاءات وترشيد تدبير الموارد البشرية

المؤشر 1.2.140 : معدل عدد أيام التكوين لكل موظف سنويا

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	7	11,60	12	13	14	15	2025

- **توضيحات منهجية**

يتم قياس هذا الهدف من خلال المؤشر: معدل عدد أيام التكوين لكل موظف سنويا JFH ويحتسب على النحو التالي:

JFH/Agent = (Σ nombre participants* durée) / total effectif du MAGG

- البسط : عدد المشاركين * المدة
- المقام : مجموع موظفي الوزارة

- **مصادر المعطيات**

ويشمل ثلاثة أنواع من التكوين :

• التكوين المرتقب في إطار مخطط التكوين المستمر السنوي والمستند على تحليل معطيات الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات؛

• التكوين ونقل المهارات المقدمة في إطار المشاريع المنجزة؛

• التكوين والتدريب خارج أرض الوطن.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشرلا يأخذ بعين الاعتبارالتكوين المقدم من طرف منظمات خارجية في إطار التعاون، التكوينات المختتمة بالشهادات، التكوين الذي يتم بشكل فردي وكذا التكوين عن بعد.

- **تعليق**

يعطي هذا المؤشرمعلومات عن معدل عدد أيام التكوين التي استفاد منها موظفوا الوزارة، الشيء الذي سيمكنهم من :

- تثمين نقاط القوة والمهارات المكتسبة؛
- تحسين نقاط الضعف وتجاوز الثغرات؛
- اكتساب مهارات مهنية جديدة؛
- المرافقة وتأطير ونقل المهارات والخبرات.

تنظم الوزارة بالاضافة للتكوين المستمر دورات تكوينية في مجالات تخصص الوزارة بالشراكة مع منظمات خارجية في إطار التعاون.

المؤشر 2.2.140 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	4	3,50	3	2,50	2	2	2021

- **توضيحات منهجية**

يتم قياس هذا الهدف بمؤشر كفاءة تدبير الموارد البشرية (IEGRH)، ويتم احتساب هذا الأخير بقسمة عدد الموظفين الذين يباشرون مهام تدبير الموارد البشرية (effectifs gérants) على مجموع موظفي الوزارة (effectifs gérés)

IEGRH = (effectifs gérants / effectifs gérés) * 100

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار الموظفين الذين يباشرون مهام تدبير الموار البشرية المتمثلة ضمن الوظائف الرئيسية الأربعة:

- التدبير الاداري؛
- التكوين المستمر؛
- متابعة ظروف العمل؛
- الاشراف على قسم تدبير الموارد البشرية.

- **مصادر المعطيات**

قاعدة بيانات الموظفين المتوفرة بقسم تدبير الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية رهين بسياسة التكوين المستمر وبفعالية وتوافر الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية.

- **تعليق**

تطور مؤشر فعالية الموارد البشرية يجب أن يتخد منحى الإنخفاض، وذلك إنسجاماً مع التوجهات الإستراتيجية لسياسة الموارد البشرية بالوزارة على المدى المتوسط والبعيد، والتي ترمي إلى تدبير أمثل للموارد البشرية المزاولة لوظائف تدبير الموارد البشرية والتكوين مع تعزيز المهام الأساسية للوزارة.

ومن أجل ذلك ستعمل الوزارة على تقوية النظام المعلوماتي الخاص بتدبير الموارد البشرية.

الهدف 3.140: وضع اطار عمل بيئي بالوزارة

المؤشر 1.3.140 : نسبة تجديد حظيرة السيارات وفق معايير بيئية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	2	4	10	10	2021

- **توضيحات منهجية**

البسط: عدد السيارات التي تحترم معايير البيئة

المقام: مجموع عدد سيارات حضيرة السيارات

- **مصادر المعطيات**

المعطيات المتوفرة لدى الوحدة المكلفة بتدبير حضيرة السيارات بمصلحة اللوجستيك بالوزارة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

حسب الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية وأنواع السيارات المتوفرة بالسوق ومدى استجابتها للمتطلبات التقنية المعبر عنها من طرف الوزارة

- **تعليق**

يظل تحقيق الوقع المنتظر من هذا المؤشر رهين بالاعتمادات المالية المخصصة لاقتناء السيارات وفق معايير بيئية ومدى احترام البرنامج الموضوع لهذا الغرض وأنواع السيارات المتوفرة بالسوق ومدى استجابتها للمتطلبات التقنية للوزارة عند اقتناءها.

المؤشر 2.3.140 : نسبة انخفاض استهلاك الكهرباء

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	34	40	50	50	2021

- **توضيحات منهجية**

البسط: مجموع استهلاك الكهرباء لسنة n

المقام: مجموع استهلاك الكهرباء لسنة n-1

- **مصادر المعطيات**

- المعطيات الخاصة بالمنظومة الجديدة للنجاعة الطاقية بالوزارة (في طور الإنجاز)

- استهلاك الكهرباء المسجل بفواتير الكهرباء

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق الوقع المنتظر من المؤشر رهين بمدى التزام الوزارة بتنفيذ البرنامج المسطر على مستوى الاليات المقترح وضعها لترشيد استعمال الكهرباء

- **تعليق**

يظل تحقيق الوقع المنتظر من هذا المؤشر رهين بفعالية البرنامج الموضوع لهذا الغرض والتدابير المتخذة لترشيد استهلاك الطاقة.

برنامج 122 : الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف هذا البرنامج إلى ما يلي :

- السهر على احترام قواعد المنافسة والحفاظ على القوة الشرائية عبر وضع السياسات المناسبة في مجالات الأسعار والدعم
- تحسين انسجام والتقائية السياسات العمومية للرفع من فعاليتها ونجاعتها ووقعها على المواطنين.
- تعزيز التعاون الدولي مع الشركاء في مجال التنمية.

2. مسؤول البرنامج

مدير مديرية الحكامة

3. المتدخلين في القيادة

مدير مديرية الحكامة

مدير مديرية التعاون الدولي

مدير مديرية المنافسة والاسعار وتنمية الاستثمار

مدير الموارد والشؤون القانونية ونظم المعلومات

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.122: السهر على احترام قواعد المنافسة وتتبع أسعار المواد والخدمات المقننة

المؤشر 1.1.122 : عدد القرارات التنظيمية المعدة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	11	8	10	12	13	15	2025

- **توضيحات منهجية**

ينبثق عن كل عملية متعلقة بتنظيم الأسعار او مراقبة أو تموين الأسواق او اصلاح السلاسل المدعمة (نص تشريعي او تنظيمي)

- **مصادر المعطيات**

النصوص القانونية التي تصدرها الوزارة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

تطبيق قانون حرية الأسعار والمنافسة يعتمد أيضاً على مدى فعالية أداء مجلس المنافسة.

المؤشر 2.1.122 : نسبة التحكم في نفقات المقاصة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	100	76	100	100	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يعتبرترشيد الموارد المخصصة لدعم أسعار بعض المواد الأساسية من اهم أهداف إصلاح نظام المقاصة. كما ان الحفاظ على مستوى الدعم الحقيقي في مستوى معادل او اقل من مستوى الدعم المتوقع

(حسب الفرضيات المعتمدة في قانون المالية وعلى الإصلاحات المنجزة وكذا تقلبات الأسعارالدولية وكلفة النقل وصرف الدرهم) يعتبر مؤشرا إيجابيا على الجهود المبذولة في هذا المجال.

يشير معدل 100٪ أو أكثر إلى تحقيق هدف التحكم في مستوى الدعم المتوقع في اطار قانون المالية.

يشير معدل أقل من 100٪ إلى نسبة التحكم في مستوى الدعم المتوقع في اطار قانون المالية.

- **مصادر المعطيات**

  - الكلفة الحقيقية للدعم المخصص لكل منتوج (السكر،القمح اللين، غاز البوتان)،
  - المصادر : صندوق المقاصة، المكتب الوطني للحبوب والقطاني،مديرية الميزانية،
  - الكلفة المتوقعة للدعم (قانون المالية، وزارة المالية).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبقى هذا المؤشر محدودا لاعتماده على الفرضيات المعتمدة في قانون المالية وعلى الإصلاحات المنجزة.

- **تعليق**

لا يمكن توقع تكلفة المقاصة قبل كل سنة مالية لأنها تعتمد على عدة معايير (تطور الاستهلاك وتطورالأسعار الداخلية والعالمية للمواد المدعمة ...).

الهدف 2.122: تحسين حكامة السياسات العمومية

المؤشر 1.2.122 : : عدد المستفيدين من أنشطة تقوية القدرات في مجال حكامة السياسات العمومية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	310	360	400	450	500	800	2025

- **توضيحات منهجية**

يتطلب تحسين حكامة السياسات العمومية، بالإضافة إلى وضع آليات وأدوات التنسيق والرصد والتقييم، بناء وتعزيز قدرات جميع الأطراف المعنية في مجال تدبير السياسات العمومية من الاعداد إلى التقييم.

هذا المؤشر يبين العدد الإجمالي لجميع المستفيدين من أنشطة تقوية القدرات في مجال حكامة السياسات العمومية. وقد تتخذ هذه الأنشطة أشكالا متعددة، كتنظيم زيارات لتبادل التجارب والممارسات الجيدة في مجال حكامة السياسات العمومية مع الدول المتقدمة في هذا المجال وتنظيم دورات تكوينية في مجال تدبير السياسات العمومية لصالح المسؤولين عن المصالح المكلفة بوضع وتنفيذ وتتبع وتقييم هذه السياسات.

- **مصادر المعطيات**

الوثائق والبيانات المتوفرة بمديرية الحكامة بوزارة الشؤون العامة والحكامة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

تطور هذا المؤشر يجب أن يأخذ منحى الارتفاع .

المؤشر 2.2.122 : عدد المجالات الاستراتيجية التي تمت بشأنها دراسة إشكالية الالتقائية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	2	3	4	5	6	10	2025

- **توضيحات منهجية**

باعتبار شساعة مجال السياسات العمومية وتعقد إشكالية الالتقائية، فإن النهج المتبع هو البدء بمعالجة هذه الإشكالية بعدد محدود من المجالات الاستراتيجية ذات الطابع الأفقي والتي تتطلب تظافر جهود عدة فاعلين، والتوسع التدريجي لتغطية المجالات الاستراتيجية الاخرى مع ترصيد المكتسبات.

ويظهر هذا المؤشر العدد الإجمالي للمجالات الاستراتيجية التي تمت دراسة إشكالية الا لتقائية فيها واقتراح الإجراءات والتدابير الضرورية لمعالجة الاختلالات المرصودة.

و خلال سنة 2018 تمت تغطية ثلاثة مجالات : الحماية الاجتماعية ،و حكامة المقاولة ، وادماج الصحة في مختلف السياسات العمومية.

- **مصادر المعطيات**

البيانات والوثائق المتوفرة بمديرية الحكامة بوزارة الشؤون العامة والحكامة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

تطور هذا المؤشر يجب أن يأخذ منحى الارتفاع .

الهدف 3.122: إدارة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي وتقوية التعاون مع باقي هيآت التنمية

المؤشر 1.3.122 : النسبة المئوية لغلاف التمويل السنوي المعبأ

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	90	95	90	90	90	100	2025

- **توضيحات منهجية**

يمثل التمويل الذي يتم تعبئته من طرف البنك الدولي تتويجا لعملية إعداد المشروع التي تعمل وزارة الشؤون العامة والحكامة على تنسيقه وذلك من خلال تحديد ملائم للأهداف ومستوى وآليات التمويل، فضلا عن أساليب تنفيذه. وتبلغ النسبة المئوية للتمويل الذي يتم تعبئته سنويا، عند مرحلة المفاوضات بشأن اتفاقيات التمويل، عن مدى احترام برمجة تعبئة التمويل، علما أن إعداد المشاريع يتطلب حوالي 18 شهرا. كما يشير المؤشر أيضا إلى الجهود المبذولة لتعبئة الغلاف السنوي المتفق عليه مسبقا لتمويل المشاريع الإنمائية .

إن إبرام الاتفاقات هو نتيجة مفاوضات بين وفدي المغرب والبنك الدولي. ويسمح تأكيد نتائج المفاوضات من خلال رسالة موجهة من طرف وزير الشؤون العامة والحكامة إلى البنك الدولي الى عرض ملف التمويل على مجلس إدارة البنك وبعد ذلك الى اعتماد المشروع والتوقيع على الاتفاقات القانونية والبدء في تنفيذه.

- **مصادر المعطيات**

البيانات والوثائق المتوفرة بمديرية التعاون الدولي بوزارة الشؤون العامة والحكامة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

تطور هذا المؤشر يجب أن يأخذ منحى الارتفاع .

المؤشر 2.3.122 : معدل صرف التمويل

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	20	20,39	20	20	20	20	2021

- **توضيحات منهجية**

يمثل مستوى صرف التمويل الذي يتم تعبئته من طرف البنك الدولي مؤشرا رئيسيا لنوعية تنفيذ المشروع ومستوى استخدام القروض، علما أن تكلفته تزداد مع تمديد أجال تنفيذ المشروع.

ويعبر المستوى السنوي 20٪ عن مدة 5 سنوات التي يتم اعتمادها كآجال لإنجاز مشاريع التنمية.

يمثل هذا المؤشر مجموع صرف تمويل القروض السنوي للمشاريع على المبلغ الإجمالي للقروض الخاصة بالمشاريع التي هي في طور الانجاز.
ويشير معدل أقل من 20٪ إلى أن المشروع يواجه صعوبات في التنفيذ.

- **مصادر المعطيات**

البيانات والوثائق المتوفرة بمديرية التعاون الدولي بوزارة الشؤون العامة والحكامة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تعقد المشاريع الممولة والمساطير المتعلقة بتنفيذه

- **تعليق**

يشير معدل أكثر من 20٪ إلى أن تنفيذ المشروع يسير بشكل طبيعي أو يفوق التوقعات من حيث الانجاز.

يشير معدل أقل من 20٪ إلى أن المشروع يواجه صعوبات في التنفيذ.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 10 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	31	16	47	27,01
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	13	18	31	17,82
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	53	43	96	55,17
المجموع	97	77	174	100

- جدول 11 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	71	70	141	81,03
المصالح اللاممركزة	26	7	33	18,97
المجموع	97	77	174	100

- جدول 12 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	71	70	141	81,03
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	26	7	33	18,97
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	97	77	174	100

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 13 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	32 348 660	174
المناصب المحذوفة	823 803	10
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	457 970	5
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	498 124	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	32 480 951	169
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	348 049	
نفقات الموظفين المتوقعة	32 829 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 140 : دعم وقيادة

- **مشروع 1 : دعم المهام**
- **مشروع 2 : تحديث مصالح الوزارة وتطوير الكفاءات**

يهدف هذا المشروع إلى :

- تحسين تنظيم الإدارة وعملها؛
- تحديث مقرات الوزارة وتحسين ظروف العمل؛
- تعزيز القدرات التدبيرية للوزارة من خلال إرساء الممارسات الجيدة في مجال الرقابة الداخلية وضبط مخاطر التدبير؛
- تطوير النظام المعلوماتي من خلال تعميم عمليات الرقمنة وتعزيز البنية التحتية المعلوماتية للوزارة وتأمينها؛
- تطوير الأنظمة المعلوماتية لدعم اتخاذ القرار؛
- تطوير قنوات التواصل الداخلية والخارجية.
- إرساء التدبير التوقعي للمهن والوظائف والكفاءات؛
- إعداد حصيلة الكفاءات؛
- إرساء هندسة التكوين المستمر بهدف تنمية الكفاءات التدبيرية والتقنية لموظفي الوزارة؛
- تطوير التعاون مع الجامعة لتعزيز كفاءات الموارد البشرية للوزارة؛
- تطوير عمليات موجهة تمكن من رفع إنتاجية موظفي الوزارة؛
- المساهمة في وضع اطار عمل بيئي بالوزارة

محددات نفقات المعدات والنفقات المختلفة والاستثمار

تقوية الأمن المعلوماتي للوزارة من خلال وضع نظام لحفظ المعلومات وتأهيل الشبكة المعلوماتية	**1 300 000 درهم**	**الاستثمار**
دراسات مرتبطة بتشييد المباني	**270 000 درهم**	**الاستثمار**
أشغال الصيانة	**400 000 درهم**	**الاستثمار**
شراء عتاد تقني وسمعي وبصري	**1 200 000 درهم**	**الاستثمار**
النفقات الخاصة بالأقاليم الصحراوية	**11 000 000 درهم**	**المعدات والنفقات المختلفة**
مصاريف تسيير وتحديث مصالح الوزارة	**12 874 281 درهم**	**المعدات والنفقات المختلفة**
تقوية قدرات الموارد البشرية (الندوات والتكوين المستمر)	**2 285 719 درهم**	**المعدات والنفقات المختلفة**

برنامج 122 : الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون

مشروع 1 : المنافسة والأسعار والمقاصة

يهدف هذا المشروع إلى:

تفعيل قانون المنافسة من خلال:

- تعزيز الإطار التنظيمي؛
- القيام بأبحاث المنافسة؛
- تقييم عمليات التركيز الاقتصادي المرخصة ودراسة مشاريع عمليات التركيز الاقتصادي الجديدة.

تنظيم الأسعار ومراقبة الأسواق من خلال:

- تنظيم اسعار الخدمات العمومية والاجتماعية؛
- المصادقة على أسعار التبغ؛
- تتبع تموين الأسواق وعمليات مراقبة الأسعاروالجودة.

إصلاح نظام المقاصة من خلال:

- اصلاح قطاع غاز البوطان؛
- اصلاح السلسلة السكرية؛
- اصلاح سلسلة الدقيق الوطني للقمح اللين.

مشروع 2 : حكامة السياسات العمومية

يهدف هذا المشروع إلى:

وضع آليات مؤسسية لتنسيق السياسات العمومية من خلال:

- إحداث ودعم عمل اللجنة الوطنية لالتقائية السياسات العمومية؛
- تقوية قدرات الأجهزة التنفيذية التابعة للجنة الوطنية لالتقائية السياسات العمومية؛

تحسين انسجام وتكامل والتقائية الأداء العمومي في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية وذات الطابع الأفقي من خلال:

- إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للحماية الاجتماعية لتجاوز تشتت البرامج وتعزيز فعالية الأداء العمومي في هذاالمجال؛
- تحسين التقائية الأداء العمومي في مجال الصحة من خلال اعتماد مقاربة "الصحة في كافة السياسات العمومية"؛

- مواكبة الفاعلين المعنيين لتنفيذ توصيات استعراض منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال حكامة تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (إحداث آلية وطنية للتنسيق، إعداد دلائل عملية لتدبير المخاطر،إلخ ...)؛

دعم مأسسة تقييم السياسات العمومية وتطوير ممارسة وظيفة التقييم في التدبير العمومي من خلال:

- إحداث وكالة وطنية لتقييم السياسات العمومية؛
- وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية؛
- تطويروتوحيد الأدوات المنهجية لتقييم السياسات العمومية (دلائل منهجية، معجم، الخ).

تزويدالحكومة بمخطط استراتيجي للنهوض بالحكامة وتتبع تنفيذه من خلال:

- بلورة مخطط استراتيجي لتطوير الحكامة على المدى البعيد وبرنامج عمل على المدى القصير يتضمن الإجراءات ذات الأولوية؛
- وضع منظومة لقياس جودة الحكامة وتتبع تطورمنظومة الحكامة.

- **مشروع 3 : التعاون الدولي مع شركاء التنمية**

يهدف هذا المشروع إلى:

تنسيق سياسة الحكومة في مجال العلاقات مع البنك الدولي من خلال:

- تنسيق إعداد المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي
- قيادة المفاوضات المتعلقة باتفاقيات القروض والهبات؛
- مواكبة تقديم الدعم التقني للقطاعات المعنية.

متابعة حقيبة المشاريع التي في طور الإنجازمن خلال:

- متابعة جودة إنجاز المشاريع على مستوى صرف التمويل والبرمجة؛
- السهر على احترام الالتزامات المتخذة في إطارالاتفاقيات القانونية.

تعزيز التعاون مع باقي هيآت التنمية من خلال:

- تنسيق التعاون بين المغرب واللجنة الاقتصاديةوالاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ؛
- المشاركة في مبادرة منطقة دول شمال إفريقيا، والشرق الأوسط ومنظمة التعاون والتنميةالاقتصادية OCDE

- **مشروع 4 : مشروع دعم إعمال الإطار الجديد للحكامة**

تتلخص المعطيات المتعلقة بهدا المشروع كما يلي :

المبلغ : 4,000,000 دولار

الأهداف : تقوية آليات الشفافية والمحاسبة والمشاركة المواطنة (المساهمة في تحسين إطار الحكامة العامة للدولة)

المستفيدون :

المكون 1 : تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني (الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني)
المكون 2: تحسين المردودية والمحاسبة في استعمال المال العام (وزارة الاقتصاد والمالية)
المكون 3: دعم إصلاحات لا تمركز الميزانية (وزارة الداخلية)
المكون 4: تدبير المشروع (وزارة الشؤون العامة والحكامة)

محددات نفقات المعدات والنفقات المختلفة والاستثمار

تفعيل برنامج التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم انسجام وتقييم السياسات العمومية	**1 000 000 درهم**	**الاستثمار**
وضع نظام معلوماتي لليقظة وتتبع اقتراحات الهيئات الوطنية للمراقبة	**600 000 درهم**	**الاستثمار**
اعداد دليل مرجعي للممارسات الجيدة لحكامة الجماعات الترابية	**600 000 درهم**	**الاستثمار**
مساهمة المغرب في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	**500 000 درهم**	**المعدات والنفقات المختلفة**